الاقتصاد والأعمال

«الخليج»: 5 رابحين في سحب الدانة الأسبوعي

أجرى بنك الخليج سحب الدانة الأسبوعي بتاريخ 19 يناير، وأعلن من خلاله عن أسماء الفائزين الخمسة خلال الفترة من 12 – 16 يناير 2020 بجوائز نقدية قيمة كل منها 1,000 دينار كويتي أسبوعياً.

وفيما يلي أسماء الفائزين الخمسة لهذا الأسبوع: سيد محمد زامن ناقوى سيد واجد حسين ناقوى وشروق على محمد الحرز وعدنان خليفه راشد الراشد ووفاء وصفي البحره ومها على اصغر زركر طالبى

هـذا، وقـد أعلن بنك الخليج عـن أن الـدانـة كبرت، وإن الجائزة الكبرى لسحب الدانة السنوي ستكون 1,500,000 دينار كويتي، وسيعقد السحب في تاريخ 14 يناير 2021، وستكون آخر فرصة للمشاركة فيه عبر الإيداع في حساب الدانة في يوم 30 سبتمبر 2020.

ويشجع بنك الخليج عملاء الدانة على زيـادة فرص فوزهم عن طريق زيـادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب، باستخدام خدمة الدفع الإلكتروني الجديدة المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية.

خلال ندوة شركات المقاولات بين الانهيار والاحتكار في ظل قرارات «الجهاز»

البصمان: إبادة جماعية تواجه شركات المقاولات الكويتية بسبب تعميم «المناقصات»

- التعميم يفضل وبشكل صارخ المستثمر الأجنبي.. وذاهبون للقضاء
- الشمري: الممارسات السلبية كانت سبباً في لجوء شركات المقاولات إلي المحاكم

المتحدثون في الندوة

جانب من الحضور

إعتبر المحامي ووكيل مجموعة من شركات المقاولات الكويتية فهد مبارك البصمان أن قانون المناقصات رقم 49لسنة 2016 والتعميم المنبثق عنه يعد إنتهاكا صارخا غير مسبوق لحقوق شركات المقاولات المحلية حيث يضم جملة من الشروط الخيالية التعجيزية المبالغ فيها ادت لإفلاس وتصفية الكثير من شركات المقاولات الكويتية

وقال البصمان في المؤتمر الصحفي الذي نظمه قسم الأبحاث والدراسات القانونية والإقتصادية بمكتب "البصمان" في فندق الشيراتون أول أمس تحت عنوان "شركات المقاولات بين الإنهيار والإحتكار في ظل قرارات جهاز المناقصات "أن قانون المناقصات هذا يبيد عن عمد الشركات الكويتية وفي المقابل يمنح إمتيازات لاحصر لها للشركات الأجنبية دون أن يلزمها بأس شروط تعجيزية كتلك المفروضة على الشركات الوطنية

وحمل البصمان مجلس الأمة مسؤولية تشريع قانون المناقصات 49لسنة 2016 لكونه يعج بالكثير من السقطات والكوارث حتى عنه وزير الدولة السابق الشيخ محمد العبدالله بعبع التشريعات نظرا لعرقلته لأكثر من 12 سنة داخل المجلس ومع هذا خرج بأسوأ حالاته و زاد من التعقيدات والكوارث الطائلة فضلا عن ثغراته المطاطية التي تسمح بالتحايل على نصوصه وكأن من شرعوا هذا القانون لايدركوا أن إنهيار الشركات الوطنية يؤدي بالتبعية لإنهيار الإقتصاد الوطني ككل

وقال البصمان ساخرا إنهم يضحكون على الشركات الوطنية بقانون منع الاحتكار تارة وبقانون المنافسة تارة أخرى وهم يدركوا أن سطوة قانون المناقصات أقوى من القانونين سالفا الذكر وكأن الأمر بمثابة وضع السم في قانون المناقصات في كفة والعسل في قانوني منع الإحتكار والمنافسة في كفة أخرى وبهذا يدس السم في العسل ولايتجرعه سوى الشركات الوطنية

وأشار البصمان الى أن التعميم رقم 4لسنة 2019 العقيم الذي أصدره الجهاز المركزي للمناقصات العامة في شأن تصنيف شركات المقاولات الذي حدد 10 ملايين دينار للشركة المصنفة درجة أولى و5 ملايين دينار للمصنفة فئة ثانية ومليون دينار للمصنفة فئة ثالثة 100الف دينار للمصنفة فئة رابعة يؤكد أن من وضع تلك المبالغ المبالغ فيها يبعد عن واقع السوق أو أنها وضعت كشروط تعجيزية لصالح الشركات الإحتكارية والشركات الأجنبية علما بأن قيمة هذه المبالغ غير واردة في القانون نفسه بل واردة في اللائحة التنفيذية التي صاغتها الحكومة دون أن تنظر لواقع السوق الكويتي علما بأن وزير التجارة ورئيس اللجنة المركزية يعلما علم اليقين بأن رؤوس الأموال هذه ورقية بنسبة 99% لافتا الى أنه إستخدم لفظ ورقية ليخفف من حدة كلمة وهمية مبينا أنه يستند كذلك لحديث رئيس اتحاد المقاولات الكويتية د.صلاح بورسلي الذي قال في صحيفة كويتية أن هناك 5 شركات كويتية تحتكر سوق المقاولات وتوضع تلك الشروط التعجيزية من أجلها ومع هذا لم ترد الحكومة على هذا الكلام

ولفت البصمان الى أن هذا التعميم أعطى إمتيازات للشركات الأجنبية بصورة تثير الإشمئزاز حيث مكنها من الحصول على المناقصات الكويتية وإذا فاضت منها فضلة تمنحها للشركات الكويتية

وذكر أن من الشروط التعجيزية الأخرى على الشركات المصنفة وجود مكتب إداري لها بسعة 800 متر و عدد موظفين من 25 إلى 30 موظف وبحسبة بسيطة لو حسبنا عدد الموظفين على هذا المقر الإداري سيكون لدينا 500 متر بلا فائدة وهل الشركة التي ستتمكن من توفير 800 متر ستعوض ذلك من خلال مشاريع تطرحها الدولة لتغطي مصاريف الموظفين ؟ بالطبع لا

وألم تعلم الحكومة كذلك أن أي شركة كويتية يمكن أن تأتي بشركة أجنبية لتستفي من سنوات الخبرة ومن رأس المال المبالغ ومن الشروط التعجيزية الأخرى وتعمل من خلال الشركة الأجنبية التي تستقطبها ؟ خاصة وأن الشركات الأجنبية معفاة كذلك حتى من سابقة الأعمال في موطنها

وذكر البصمان أنه رغم الدولة بكل أسف تفرض هذه الشروط التعجيزية وفي الوقت نفسه لا توجد مشاريع كافية لطرحها لتعوض الشركات خسائرها من هذا التعسف خاصة وأن وزارة الأشغال العامة قالت صراحة أنها لن تطرح أي مشاريع على مدى ال 7 سنوات القادمة "أي تناقض هذا !"

وذكر البصمان أنه نصح مرارا الوزيرة السابقة جنان بوشهري التي راحت ضحية بعض الذين يعملون من أجل طموحاتهم الشخصية ومع الأسف لم تستجب والآن تجلس في البيت وقالت أنا دافعت عن الكويتيين قائلا لها سلامة عمرك لم تدافعي عن الكويتيين بل عطلتي المشاريع التنمية

ولفت البصمان الى أن دور وزارة الاشغال أصبح لاوجود له بعدما إتجهت وزارات الدولة لتنفيذ مشاريعها بنفسها والأمر من ذلك أن هناك فئة من مهندسي تلك الوزارات يتمتعوا بقدرة هائلة في عرقلة مصالح الشركات التي يفترض أنها ستباشر تنفيذ المشروعات المطروحة

وقال البصمان أنه شعر بالإرتياح عندما قابل مؤخرا وزيرة الأشغال د.رنا الفارس التي وعدت بوقوفها في صف القانون فيما يخص موضوع جنوب خيطان ووعدت بحل الأمر وتفعيل القانون ومعالجة أي إختلالات في هذا الموضوع

ولفت الى أن التعديل الذي حدث عام 2019 لم يراعي مصالح المشروعات الصغيرة متسائلا هل الدولة تهدف لتنفيع المشروعات الصغيرة من خلال مشي نفسك أم تهدف لتنمية تلك المشاريع ؟

فإذا كانت تهدف لتنميتها وفق ماهو مطروح فهذا دمار للمشروعات الصغيرة وإذا كان الهدف تنفيع تلك المشاريع فالأمر أصبح عبارة عن صدقات للمشاريع الصغيرة والسؤال الأهم هنا لماذا لم يلزم الصندوق الجهاز بأن تكون هناك حصة للمشاريع الصغيرة حتى ولو كانت قيمتها بسيطة فالقانون قال يجوز ويفترض أن يقول يجب على الجهة تعطي دور للمشاريع الصغيرة في المناقصات ومع الأسف فكل الدعايات التي تمارس للمشاريع الصغيرة عبارة عن فقاعات

وبين البصمان أن من الصعوبات والعراقيل الخطيرة كذلك المفروضة على الشركات المصنفة مايسمى بالتأهيل حيث أن الشركة بعد أن تقدم كل ماهو مطلوب منها يأتي دور التأهيل من خلال مهندس الوزارة الذي بجرة قلم يمكن أن يقول هذه الشركة مؤهلة أم لا ؟ أو يرى حسب ظنه أن هذا المقاول وضعه ينبيئ أنه غير جاد وكأن هذا المهندس أعلم أهل الأرض والسؤال كيف يبنيئ بأنه غير جاد وحقق كل المستحيلات المطلوبة منه ؟! البصمان كلامه بأنه سيطالب لجنة المناقصات المركزية بإلغاء هذا التعميم ذو الشروط الظالمة للشركات الكويتية وفي حالة الإستجابة لمطالبهم فبها ونعمت وفي حالة الإصرار على الإستمرار على الوضع الراهن سيذهب للقضاء الكويتي لينصف الشركات الكويتية آملا في نسف هذا القانون أو تعديله بمايلائم مصلحة الدولة والشركات المحلية معا ودون ان يخدم شركات بعينها فقط مشددا على اهمية ان تشارك شركات المقاولات الكويتية او ماينوب عنها من اهل الخبرة والاختصاص في صياغة اي قوانين قادمة تعنى بشركات المقاولات الكويتية

تجاهل تنفيذ الأحكام

وأشار البصمان إلي أن التعسف من قبل القطاعات الحكومية مع مقاولي الباطن والشركات المتوسطة كونها التي تنفذ المشاريع حقيقةً التي تسند للشركات الكبري كونها لاتقوم بإنجاز الأعمال بمفردها في أغلب الأحيان وهو ما يعرقل انجاز المشاريع التنموية ويعوق تطويربناء الكويت الحديثة لافتاً إلي أن الاعتماد علي الشركات الأجنبية في المشاريع المحلية إنما يعتبر تدميراً للشركات الوطنية واداة لحرقها وابادتها وقد ظهر ذلك جليا من خلال الاشتراطات الجديدة لتصنيف شركات المقاولات والتي تفوق العرف والمنطق سواء بطلب المساحات للشركة أو المكتب ورأس المال الكبير وغيره من الشروط التعجيزية التي تعكس عدم رغبة أجهزة الدولة المعنية بالاستفادة من القطاع الخاص المحلي كشريك للتنمية كما يتردد

ودعا جميع متخذي القرار بضرورة توخي الحذر من تدهور قطاع المقاولات الوطني والذي يبني علي الشركات الكويتية بما يجري حاليا في جلب شركات عالمية تسند إليها المشاريع من أجل التنفيع وهي الكارثة المقبلة علي السوق خصوصا مع لجوء بعض مقاولي الباطن للقضاء نتيجة اختفاء احدي الشركات الأجنبية من السوق حتي لا تتحمل تداعيات ذلك الشركات الوطنية المتعاقدة من الباطن وهناك قضايا في المحاكم تؤكد ذلك مبيناً أن الشركات الوطنية تفتقر للدعم الحكومي لتعزيز قدراتها في السوق وفتح المجال للتوظيف للمواطنين مع ضرورة التوسع في اشراك الشركات الوطنية لمشروعات الدولة كافة تحقيقا لرؤية صاحب السمو تحويل الكويت مركزمالي واقليمي تجاري وتطبيقا لركائز رؤية الكويت 2035

ومن جهته قال رئيس مجلس ادارة شركة الشيخة العالمية للتجارة العامة والمقاولات مشعل الشمري ، أن الممارسات السلبية التي تقوم بها الجهات المنوطة بالقطاع العام ومؤسسات الدولة كانت سبباً في لجوء شركات المقاولات إلي المحاكم منوهاً إلي أن بعض قيادي الوزارات يتعمدون الضغط علي مقاولي الباطن لإزاحتهم من عن طريق تنفيذ المشاريع وذلك باستخدام وسائل متعددة للضغط علي المقاول حتي يتكبد خسائر أو يهرب عن استكمال المشروع ويضطر إلي اللجوء للقضاء لانتزاع حقوقه

واستطر قائلاً نحن كشركة نطالب وزارة الأشغال بمبالغ واستحقاقات مالية كبيرة من بينها مبلغ 357 الف دينار بحكم قضائي نافذ ولا زلنا تحت ممارسات الوزارة بعدم تنفذ الحكم واعطائنا حقوق الشركة رغم الجلسات الطويلة والتدولات في المحاكم وجلسات الخبراء وقد مرت اكثر من خمس سنوات حتي حصلنا علي هذا الحكم ولكن الوزارة تضرب بالقانون عرض الحائط ولا تنفذ الأحكاك الملزمة عليها سداد استحقاقات متساءلا عن اسباب التعسف تجاه شركات المقاولين المحليين في انجاز واستلام وتسليم المشاريع وكذلك في سداد الحقوق

السيولة تقلصت 2.3 بالمئة إلى 42.38 مليون دينار

التباين يسيطر على أداء مؤشرات البورصة مع نهاية التعاملات

سيطرت حالة التباين على أداء المؤشرات الكويتية مع نهاية تعاملات أمس الاثنين، حيث تراجع المؤشران العام والأول بنسبة 0.17 بالمائة و0.24 بالمائة على الترتيب، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي 0.01 بالمائة.

وتقلصت سيولة البورصة 2.3 بالمائة إلى 42.38 مليون دينار مقابل 43.37 مليون دينار. كما تراجعت أحجام التداول 19.8 بالمائة إلى 160.92 مليون سهم مقابل 200.57 مليون سهم بجلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات هبوطاً بصدارة السلع الاستهلاكية بانخفاض نسبته 1.58 بالمائة، بينما ارتفع 6 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنمو قدره 10 بالمائة.

وجاء سهم "الراي" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 9.07 بالمائة، فيما تصدر سهم "الأنظمة" القائمة الخضراء مرتفعاً بنحو 10 بالمائة.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 10.28 مليون دينار متراجعاً 0.12 بالمائة، بينما تصدر سهم "أرزان" نشاط الكميات بتداول 13.82 مليون سهم متراجعاً 0.77 بالمائة.

وفي سوق خارج المنصة المعروف بـ"أو تي سي"، تصدر سهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية التداولات على كافة المستويات، بكميات بلغت 1.25 مليون سهم جاءت بتنفيذ 195 صفقة حققت سيولة بقيمة 492.01 ألف دينار، مع استقرار السهم عند سعر أمس البالغ 400 فلس.

قال المُحلل الفني لسوق المالي، مصطفى الجارحي ، وفقا لموقع "مباشر"، إن المتداولين كانوا في حالة ترقب شديد لما ستُسفر عنه عمومية بيت التمويل الكويتي "بيتك" التي ناقشت العديد من الأمور أبرزها الموافقة النهائية على إتمام الاندماج مع البنك الأهلي المتحد البحريني.

وأوضح الجارحي أن الأمر الثاني الذي سيطر على المتداولين في اللحظات الأخيرة من جلسة ، كان نتائج بنك بوبيان التي أظهرت نمواً على المستوى السنوي بنحو 12 بالمائة مع توزيعات نقدية ومجانية لا بأس بها، متوقعاً انعكاس هذه النتائج على جلسة البورصة اليوم الثلاثاء.

وأشار إلى أن إعلان "بوبيان" عن النتائج السنوية مؤشر إلى قرب ورود نتائج بنك الكويت الوطني، الذي يُسيطر على 60 بالمائة من رأسمال البنك، ومن الطبيعي أن يُعلن "الوطني" عن نتائج السنوية سريعاً وبالتزامن مع إفصاح "بوبيان" عن بياناته المالية.

وبين الجارحي أن إعلان "بوبيان" وترقب إعلان "الوطني" مع نتائج عمومية "بيتك" ، كلها أمور ستُشكل دفعة معنوية إيجابية لبورصة الكويت في الجلسات المُتبقية من الأسبوع الجاري، متوقعاً أن تشهد تلك الجلسات ارتفاعات جيدة مصحوبة بزخم في التداولات.

فنياً، قال الجارحي إن إغلاق المؤشر العام للبورصة أعلى منطقة الدعم 6365 أمر جيد، ويُشير إلى حالة من التماسك قرب المقاومة الهامة للمؤشر عند مستوى 6400 نقطة، التي إن نجح في تجاوزها خلال جلسة الغد سيكون بمثابة إشارة صاعدة تؤسس لاختبار مستوى 6475 ثم 6560 نقطة قبل نهاية الشهر الجاري.

سهم البورصة يرتفع 54 بالمئة في 3 جلسات

نجح سهم شركة بورصة الكويت في تحقيق مكاسب سوقية بنسبة 54.9 بالمائة خلال ثلاث جلسات فقط منذ تداوله رسمياً بسوق خارج المنصة المعروف بـ"أو تي سي".

وبحسب البيانات التاريخية المُتاحة للسهم على موقع بورصة الكويت، أنهى السهم جلسة عند مستوى 400 فلس مقارنة بسعر الافتتاح يوم الأربعاء الماضي عند 260 فلساً، لتبلغ المكاسب السوقية في ثلاث جلسات 140 فلساً.

وبلغ حجم تداولات السهم في الثلاث جلسات نحو 7.44 مليون سهم جاءت بتنفيذ 624 صفقة حققت سيولة بقيمة 3.9 مليون دينار، ليتصدر السهم تداولات منصة "أو تي سي" في تلك الجلسات.

وقال المُحلل الفني لسوق المال، طلال اليوسف ، وفقا لموقع "مباشر"، إن ارتفاع القيمة السوقية لشركة البورصة سوف ينعكس إيجابياً على مُلاك السهم (تحالف الاستثمارات الوطنية) خصوصاً أن سعر الخصخصة كان 237 فلساً.

ارتفاع التضخم السنوي بالكويت 1.5 بالمئة ديسمبر الماضي

أظهرت بيانات رسمية، أمس الإثنين، ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (التضخم) في الكويت، بنسبة 1.5 بالمئة في ديسمبر 2019، على أساس سنوي. وأفادت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية (حكومية)، اطلعت الأناضول عليها، أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ 115.2 نقطة في الشهر الماضي، مقارنة بنحو 113.5 نقطة بالشهر المماثل من 2018.

وبحسب البيانات، ارتفعت أسعار 11 مجموعة أبرزها مجموعة الاتصالات بنسبة 4.5 بالمئة، ثم النقل بنسبة 3.9 بالمئة، والترفيه بـ3.2 بالمئة. في المقابل، تراجعت أسعار مجموعة المسكن "منفردة" بنسبة 0.86 بالمئة.

وعلى أساس شهري، ارتفع التضخم بنسبة 0.17 بالمئة بالشهر الماضي، مقابل نحو 115 نقطة في نوفمبر/تشرين ثاني السابق له.

ويعكس معدل التضخم (الرقم الذي يقيس تكلفة الحصول على الخدمات والسلع الرئيسية للمستهلكين) تحركات الأسعار ويرصد معدلات الغلاء في الأسواق المختلفة.

الفليج: استمرار لمسيرة ناجحة تؤكد تفوقنا بالسوق المحلي

ارتفاع أرباح «بوبيان» في 2019 إلى 62.7 مليون دينار

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً صافية بنهاية عام 2019 بلغت 62.7 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 12% عن العام السابق له وبربحية سهم 20.4 فلس مقارنة بربحية سهم 19.2 فلس في عام 2018، لتستمر بذلك وتيرة نمو الربحية ومختلف مؤشرات البنك المالية منذ عام 2010 مع التوصية للجمعية العمومية بتوزيع توزيعات نقدية (9 فلس للسهم) وأسهم منحة 5%. وهنأ رئيس مجلس الإدارة محمود الفليج جميع مساهمي وعملاء وموظفي البنك بهذه النتائج لعام آخر من الإنجازات يضاف إلى سلسلة الاعوام الأخيرة التى ميزت مسيرة البنك الذي يحتفل بمرور 15 عاما على تاسيسيه مؤكدا ان العام 2020 سيشهد بعون الله المزيد من الخطط للتوسع في السوق المحلي مع دراسة الفرص الخارجية المتاحة .

واوضح الفليج " استمر بوبيان في عام 2019 على نفس خطاه التى انطلق منها منذ بدأ في تطبيق استراتيجيته الجديدة في عام 2010 وهو ما انعكس على مستوى الربحية و نمو مؤشراتنا المالية بوتيرة جيدة تدل على نجاح الاستراتيجية التى نتبعها وما يرافقها من خطط وسياسات لتأكيد تواجدنا في السوق الكويتي .

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك عادل عبدالوهاب الماجد انه على الرغم من التحديات التى تتعلق سواء بالمنافسة في السوق المحلي او التحديات الاقليمية فإننا نجحنا بفضل من الله ثم بفضل مواردنا البشرية من تحقيق اهدافنا في الاستحواذ على حصص سوقية في مختلف القطاعات سواء في خدمات الافراد او الشركات.

مساهمو «بيتك» يوافقون على إدراج البنك ببورصة البحرين بعد الاندماج

أقرت عمومية بيت التمويل الكويتي "بيتك" في اجتماعها الذي انعقد أمس الاثنين، الموافقة على إدراج سهم البنك في بورصة الكويت وذلك بعد إتمام الاندماج مع البنك الأهلي المتحد.

وبحسب "سي إن بي سي عربية"، فإن عملية الإدراج ستأتي طبقاً لمتطلبات الجهات الرقابية، موضحة أن تداول "أهلي متحد" في بورصة البحرين يمثل 44 بالمائة من حجم التداولات.

كما وافقت العمومية غير العادية لـ"بيتك" على توصية مجلس الإدارة بالاستحواذ على أسهم رأسمال "أهلي متحد" بمعدل تبادل بالغ 2.32 سهم من البنك البحريني مقابل سهم واحد من نظيره الكويتي.

وقال رئيس مجلس إدارة "بيتك" خلال مؤتمر العمومية إن رؤية البنك تركز على فرص الاندماج والاستحواذ، موضحاً أن الاندماج مع البنك البحريني سيُعزز من استدامة النمو كما سيخفض من التكاليف ويرفع من بحية المجموعة.